

## الفصل السادس

### حقوق المرأة في فكر الإمام محمد عبده

#### ١- قضية تقييد الطلاق وحقوق المرأة:

سعيًا وراء تأكيد حرية المرأة والإعلاء من وضعها الاجتماعي أعلن الإمام محمد عبده موقفه من قضية الطلاق. فقد لاحظ وقت أن عمل قاضيا أن المنازعات بين الرجل والمرأة التي كانت غالبًا ما تنتهي إلى الطلاق كانت تضر بوضع المرأة ضررًا شديدًا، فذهب إلى القول بضرورة تقييد حق الفرد مالك عصمة الحياة الزوجية في الطلاق، وذلك يجعل استخدام هذا الحق من اختصاص القاضي<sup>(١)</sup>.

فلم يقف الأستاذ الإمام عند الحدود التي وقف عندها أغلب الذين راموا الإصلاح في هذا الميدان عندما اكتفوا بإيراد الحديث النبوي القائل: «إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق»<sup>(٢)</sup> ذلك أن هذا الحديث لا يؤدي إلى أكثر من جعل الطلاق وفصم عرى الحياة الزوجية أمرًا مكروها وبغيضا عند الله، فهو يكره إلى الناس، وبالذات الرجل، استخدام هذا «الحق»، «المباح» ولكنه لا «يقيده».. وما كان يبحث عنه الأستاذ الإمام، ويرى فيه العلاج، هو «تقييد» الطلاق.. والتقدم خطوة أبعد من جعل هذا «الحق» مطلقًا وغير محدد بغير إرادة الفرد مالك عصمة الحياة الزوجية، التقدم خطوة تجعل استخدام هذا «الحق» من اختصاص «القاضي».

وذلك عن طريق تطبيق ما جاء في القرآن الكريم خاصا «بالتحكيم» في النزاع الذى يهدد بالطلاق، إذا اعترى هذا النزاع علاقة الأزواج<sup>(٣)</sup>.  
 لقد رأى أن مشكلة الطلاق مشكلة اجتماعية لا تنحصر سيئاتها بين الزوجين وإنما تؤثر فى المجتمع ككل. وقرر بأن الآيات التى وردت فى القرآن بخصوص الطلاق موجهة إلى مجموع الأمة لا للفرد المكلف وحده، ومن ثم فإن الدولة الممثلة لمجموع الأمة عليها أن تتدخل وتنفذ وصايا وأحكام القرآن. أى أنه يوجب على الدولة التحكيم بين الزوجين لتجنب العواقب الوخيمة لهذه المشكلة الاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

ففى تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> يقول الأستاذ الإمام: (إن الخطاب فى مثل هذا للأمة، لأنها متكافلة فى المصالح العامة، وأولو الأمر هم المطالبون أولا (وبالذات) بالقيام بالمصالح، والحكام منهم وسائر الناس رقباء عليهم)<sup>(٦)</sup>.

وفى تفسيره لقول الله سبحانه: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾<sup>(٧)</sup> يقول الإمام: (إن الخطاب للأمة، لأنها متكافلة فى المصالح العامة على حسب الشريعة.. يأخذ كل واحد حظه من الخطاب للمجموع.. والحكمة فى هذا الخطاب العام هنا أن يعلم المسلمون أنه يجب على من علم منهم بوقوع المنكر من أولياء النساء أو غيرهم أن ينهوه عن ذلك حتى يفىء إلى أمر الله، وأنهم إذا سكتوا عن المنكر ورضوا به يآثمون. والسر فى تكافل الأمة أن الأفراد إذا وكلوا إلى أنفسهم فكثيرا ما يرجحون أهواءهم وشهواتهم على الحق والمصلحة، ثم يقتدى بعضهم ببعض مع عدم النكير فيكثر الشر والمنكر فى الأمة فتهلك، ففى التكافل والتعاون

على إزالة المنكر دفاع عن الأمة، ولكل مكلف حق في ذلك، لأن البلاء إذا وقع فإنه يصيبه سهم منه..<sup>(٨)</sup>.

وكما هي عادة الأستاذ الإمام فلقد انطلق يبحث عن اجتهاد إسلامي يعالج هذه المشكلة بعد أن لمس، كباحث اجتماعي، مدى الظلم الذي يوقعه انتشار الطلاق في حياة الأسر والعائلات، ومن ثم حياة الأمة جمعاء، والإمام يتحدث عن هذا الظلم فيراه شر أنواع الظلم التي يوقعها إنسان بإنسان، فيقول: (إن ظلم الأزواج للأزواج أعرق في الإفساد وأعجل في الإهلاك من ظلم الأمير للرعية، لأن رابطة الزوجية أمتن الروابط وأحكامها فتلافي الفطرة، فإذا فسدت الفطرة فسادا انتكث به هذا القتل، وانقطع هذا الحبل، فأى رجاء في الأمة بعده، يمنع عنها غضب الله وسخطه؟؟ ثم إن هذا الظلم ظلم للنفس يؤدي إلى الشقاء في الآخرة، كما أنه مشق بطبيعته في الدنيا. وقد بلغ التراخي والانقسام في رابطة الزوجية لعهدنا هذا مبلغا لم يعهد في عصر من العصور الإسلامية. فأسرف الرجال في الطلاق، وكثر نشوز النساء واقتداؤهن من الرجال بالخلع - دفع المال مقابل الطلاق - لفساد الفطرة في الزوجين، واعتداء حدود الله من الجانبين)<sup>(٩)</sup>.

وفيما يتعلق بتقييد فوضى الطلاق، تناول الأستاذ الإمام بحث هذه القضية المهمة في أكثر من أثر من آثاره الفكرية، فهو عندما قنن للمحاكم الشرعية قانونا تحكم بموجبه إذا تضررت الزوجة من غياب زوجها، وضع سلطة الطلاق في يد القاضى في عدد من الحالات، وجعل من بينها حالة وقوع الضرر بالزوجة من الزوج (كالهجر بغير سبب شرعى، والضرب والسب بدون سبب شرعى)، و(حدوث النزاع) واشتداده مع

عدم إمكان انقطاعه.. إلخ... إلخ... وهو بذلك قد جعل سلطة الطلاق بيد القاضى فى عدد كبير من الحالات<sup>(١٠)</sup>.

أما الحديث الذى تناول به الأستاذ الإمام موضوع «تقييد» الطلاق بشكل صريح ومباشر وحاسم، فلقد جاء فى تفسيره لآية النساء (٣٥) التى يقول فيها الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(٣٥)</sup>.. يقول الأستاذ الإمام: (الخطاب للمؤمنين، ولا يتأتى أن يكلف كل واحد أو كل جماعة منهم ذلك، ولذلك قال بعض المفسرين: إن الخطاب هنا موجه إلى من يمكنه القيام بهذا العمل ممن يمثل المسلمين، وهم الحكام، وقال بعضهم: إن الخطاب عام ويدخل فيه الزوجان وأقاربهما، فإن قام به الزوجان أو ذوو القربى أو الجيران فذاك كاف، وإلا وجب على من بلغه أمرهما من المسلمين أن يسعى فى إصلاح ذات بينهما بذلك (أى بالتحكيم)، ويعلق الأستاذ الإمام على هذين الرأيين فيقول: (وكلا القولين وجيه، فالأول يكلف الحكام ملاحظة أحوال العامة والاجتهاد فى إصلاح أحوالهم، والثانى يكلف المسلمين أن يلاحظ بعضهم شئون بعض ويعينه على ما تحسن به حاله.. وقوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ يشعر بأنه يجب على الحكّامين ألا يدخرا وسعا فى الإصلاح كأنه يقول: إن صحت إرادتهما فالتوفيق كائن لا محالة، وهذا يدل على نهاية العناية من الله تعالى فى إحكام نظام البيوت الذى لا قيمة له عند المسلمين فى هذا الزمان. وانظروا كيف لم يذكر مقابل التوفيق بينهما، وهو التفريق عند

تعيينه ، لم يذكره حتى لا يذكر به ، لأنه يبغضه ، وليشعر النفوس أنه ليس من شأنه أن يقع . وظاهر الأمر أن هذا التحكيم واجب<sup>(١١)</sup> .

وعندما أراد أن يحدد الطريقة المثلى لتلافي فوضى الطلاق في المجتمع وكثرت ؛ حدد هذه الطريقة في عدد من المواد القانونية المقترحة ، وهي :  
المادة الأولى : كل زوج يريد أن يطلق زوجته فعليه أن يحضر أمام القاضى الشرعى ، أو المأذون الذى يقيم فى دائرة اختصاصه ، ويخبره بالشقاق الذى بينه وبين زوجته .

المادة الثانية : يجب على القاضى أو المأذون أن يرشد الزوج إلى ما ورد فى الكتاب والسنة ، مما يدل على أن الطلاق ممقوت عند الله ، وينصحه ويبين له تبعه الأمر الذى سيقدم عليه ، ويأمره أن يتروى مدة أسبوع .

المادة الثالثة : إذا أصر الزوج ، بعد مضى الأسبوع ، على نية الطلاق ، فعلى القاضى أو المأذون أن يبعث حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة أو عدلين من الأجانب ، إن لم يكن لهما أقارب ليصلحا بينهما .  
المادة الرابعة : إذا لم ينجح الحكمان فى الإصلاح بين الزوجين ، فعليهما أن يقدمتا تقريراً للقاضى أو المأذون ، وعند ذلك يأذن القاضى أو المأذون للزوج فى الطلاق .

المادة الخامسة : لا يصح الطلاق إلا إذا وقع أمام القاضى أو المأذون ، وبحضور شاهدين ، ولا يقبل إثباته إلا بوثيقة رسمية<sup>(١٢)</sup> .

بل لقد اعتبر الأستاذ الإمام أن هذا النوع من التحكيم «واجب» على ولى الأمر وعلى جماعة المسلمين ، ومعنى ذلك أن الإثم بإهمال إقامته وتطبيق نظامه ، إنما يلحق المجتمع الإسلامى بأسره حكاما ومحكومين .. ذلك أن إهماله يقضى إلى (فساد البيوت بين الأولاد والأقارب ، ومثل هذا

الفساد مما يسرى وينتشر حتى يؤذى الأمة بتمامها فى صلاتها بعضها مع بعض ، كما شوهد ذلك عند إهمال هذا الحكم الجليل من زمن طويل ، حتى كأنه لم يرد فى التنزيل<sup>(١٣)</sup>.

وهو إلى جانب ذلك ، يرى اشتراط نية الطلاق والفرار عند إيقاع يمينه ، وأن يكون الطلاق جميعه واحدا رجعيا دائما ، حتى ولو وقع ثلاثا فى مجلس واحد ، ويستعين فى هذه الأحكام بنظرة مستنيرة تجمع من مختلف مذاهب الملة الإسلامية ما يخفف عن الناس المضار النازلة بهم فى هذا الميدان<sup>(١٤)</sup>.

ولا أدل على عمق هذه النظرة ، وثورية هذا الموقف من أن مجتمعنا لا يزال يناضل من أجل تطبيق هذه الإصلاحات حتى اليوم ، وهو لم يصل لذلك بعد ، رغم مرور نحو قرن من الزمان على دعوة الأستاذ الإمام لتطبيقها<sup>(١٥)</sup>.

فقد أشار الإمام محمد عبده إلى قضية الطلاق فى أكثر من أثر من آثاره الفكرية ، مؤكدا أن الطلاق محظور فى نفسه ، مباح للضرورة ، لأنه أبغض الحلال عند الله ، ويشير إلى عواقبه الوخيمة ، وضرورة إصلاح أى خلاف بين الزوجين باللجوء إلى التحكيم ، فإذا فشل الحكمان أن يقاربا بينهما وقع الطلاق.

وقد تناول الإمام محمد عبده هذه القضية من عدة أبعاد ، حاول أولا تقييد الطلاق ، ووضع له شروطا وقيودا ، فلا يطلق الرجل المرأة متى فقد رغبته فيها ، والمرأة لها حقوق على الرجل عند الطلاق.



## ٢- قضية تعدد الزوجات وحقوق المرأة:

كانت حركة الإصلاح التي حمل لواءها الأستاذ الإمام ترمى إلى تقويم الفساد الذى طرأ على الأخلاق فى العالم الإسلامى عموماً، وفى المجتمع المصرى خصوصاً. وإذا كانت الأسرة عماد المجتمع، فقد اتجه الإمام محمد عبده إلى إصلاح نظام الأسرة المصرية، فكانت مشكلة تعدد الزوجات من المشكلات التى حاول حلها حلا يلائم الإصلاح المنشود، مع مطابقة لروح الشرع الإسلامى<sup>(١٦)</sup>.

أما موقف الإمام محمد عبده من مشكلة تعدد الزوجات، فلقد خلف لنا فيها آراء إصلاحية مازلنا ننادى بتطبيقها، ولم تطبق، حتى الآن، وهذه الآراء قد حسمت القضية، بموقف إسلامى مستنير، يرى تحريم تعدد الزوجات إلا فى حالة الضرورة القصوى، بل حصر هذه الضرورة فى حالة واحدة هى عجز الزوجة عن الإنجاب<sup>(١٧)</sup>.

ومن المعلوم للناس أن الإسلام أباح تعدد الزوجات. وأن القرآن حدد عددهن بأربع إذ قال سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدَبٌ أَلَّا تَعُولُوا﴾<sup>(١٨)</sup>.

فالقرآن إذا أخذ على ظاهرة ربما فهم منه ما يخالف اتجاهه نحو الوحدة فى الزوجية. وهذا ما صرح به جمهور المفسرين، وغير واحد من الباحثين من أهل الأديان الأخرى<sup>(١٩)</sup>.

لكننا سنرى أن الأستاذ الإمام يفسر هذه الآيات تفسيراً لا يخلو من طرافة، وهو على كل حال يدل على نزعة راسخة فى التجديد الدينى، وميل قوى إلى مطاوعة الشعور الأخلاقى<sup>(٢٠)</sup>.

وفى رأى د. محمد عمارة أن فكر الأستاذ الإمام فى هذه القضية شديد الحسم والوضوح، وهو أيضا فكر قديم، طرق بابه وحدد فيه موقفه منذ كان رئيسا لتحرير (الوقائع المصرية).. واستمر وفيها له حتى آخر حياته<sup>(٢١)</sup>.

وبعد مقالات (الوقائع) عرض الأستاذ الإمام لنفس القضية فى تفسيره للقرآن الكريم وفى الفتوى التى قدم فيها دراسة عن تعدد الزوجات من الناحية التاريخية وموقف الإسلام منه، وما يجب أن نصنع إزاء مشاكله وآثاره على حياة الأسرة المسلمة..<sup>(٢٢)</sup>.

ويعد تعدد الزوجات من وجهة نظر الغرب هو حط من مكانة وقيمة المرأة وسلبها كرامتها وحقوقها وحرمتها، وضح محمد عبده إذا كان الغرب يأخذون على الشرق والمسلمين تعدد الزوجات فإن نظام تعدد الزوجات ليس قسمة أصيلة من قسمة الشرق، وليس عادة من عادات الشرقيين يتميزون بها عن الغرب والغربيين، فإن بعض شعوب الشرق مثل (التبت) و(المغول) لا تعرف تعدد الزوجات، كما أن بعض فترات التاريخ قد عرفت هذا النظام عند بعض الشعوب الغربية مثل (الغولوا) و(الجرمانيين). ففى زمن (سيزار) كان تعدد الزوجات شائعا عند الغولوا، وكان معروفا عند الجرمانيين فى زمن (ناسيت) بل أباحه بعض الباباوات لبعض الملوك بعد دخول الدين المسيحى إلى أوروبا كشرلمان ملك فرنسا وكان ذلك بعد الإسلام<sup>(٢٣)</sup>.

أشار الإمام محمد عبده إلى أن تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة التى كانت مألوفة عند ظهور الإسلام، ومنتشرة فى جميع الأنحاء، يوم

كانت المرأة نوعاً خاصاً معتبرة في مرتبة بين الإنسان والحيوان.. وهو من ضمن العوائد التي دل الاختبار التاريخي على أنها تتبع حال المرأة في الهيئة الاجتماعية، فتكون في الأمة غالبية عندما تكون حالة المرأة فيها منحطة وتقل أو تزول بالمرّة عندما تكون حالها مرتقبة، اللهم إلا إذا كان التعدد لأسباب خاصة قضت به عند فرد أو أفراد مخصوصين، فتقف عندهم وتقدر بقدرهم<sup>(٢٤)</sup>.

ويشير الإمام إلى أن الإسلام عندما ظهر - على عكس ما يزعم الكتاب الأوروبيون - لم يقر عادات الجاهلية بل قد اتخذ موقفاً إصلاحياً من نظام تعدد الزوجات، فلقد كان التعدد مباحاً بلا حدود، فجعل الإسلام له حداً لا يتعداه وهو أربع زوجات<sup>(٢٥)</sup>، وطبق هذا التحديد (بأثر رجعي) عندما جعل الذين أسلموا ولهم أكثر من هذا العدد من الزوجات يتخلون عن زاد على الأربع. كما اشترط العدل المطلق لقيام التعدد.. وليس صحيحاً ما يدعيه بعض الباحثين الغربيين من أن الإسلام قد أقر نظام التعدد الجاهلي في الزوجات (وأن ما كان عند العرب عادة جعله الإسلام ديناً..). وأن منشأ هذا الخطأ عند هؤلاء الباحثين أنهم قد درسوا أحوال المسلمين وواقعهم لا الإسلام وقواعده، وذلك في عصور بعدت فيها الشقة بين نظام تعدد الزوجات عند المسلمين والموقف الحقيقي للإسلام من هذا الموضوع<sup>(٢٦)</sup>.

أما عن موضوع تعدد الزوجات، ورأى الإسلام فيه، فلقد استمر اهتمام الأستاذ الإمام به طوال حياته الفكرية فكتب عنه في «الوقائع المصرية» (عدد ٧، ٨ مارس ١٨٨١م) وأصدر بشأنه فتوى ليس لها في الاجتهاد

الإسلامي نظير في موضوعها - عندما تولى منصب الإفتاء - وأفاض في الحديث عنه عندما جلس بالجامع الأزهر يفسر قول الله سبحانه في الآية ٣ من سورة النساء ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاكْحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتًى وَتَلْتَّ وَرُبِعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾ (٢٧) وفي هذه المناسبات الفكرية الثلاث حدد الأستاذ الإمام رأيه كأوضح ما يكون التحديد<sup>(٢٨)</sup>.

ففي سنة ١٨٨١م، يدعو إلى تقييد الشهوة الجنسية في الإنسان، ويرى التزام (الاختصاص بين الزوج والزوجة)، عندما يقول: (إن سعادة الإنسان في معيشته، بل صيانة وجوده في هذه الدار، موقوفة على تقييد تلك الشهوة بقانون يضبط استعمالها، ويضرب لها حدودا يقف كل شخص عندها، وتوجب الاختصاص بين الزوج والزوجة)<sup>(٢٩)</sup>.

أضف إلى هذا أن قانون الميراث الذي شرعه الإسلام يدل - في نظر محمد عبده ومدرسته - على أن الأصل هو الزواج بامرأة واحدة: فإن الإسلام يجعل حظ الذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث. ومع أن الرجل لا ينقص نصيبه من إرث امرأته بحال من الأحوال، فإن من ترك زوجين، أو ثلاثا أو أربعاً، كان لهن جميعاً نصيب الزوج الواحدة، فلا تطرد فيهن قاعدة «وللذكر مثل حظ الأنثيين».. ولعل حكمة الشرع في ذلك أن ينفق الرجل على نفسه وعلى امرأة يتزوجها. فلو كان من مقاصد الشريعة الإسلامية أن يتزوج الرجل أكثر من امرأة، لجعلت للذكر من الأولاد أكثر من حظ الأنثيين، ولجعلت للزوجين أو للزوجات أكثر من حظ الزوج الواحدة. فهذا أيضاً دليل، في نظر الإمام ومدرسته، على أن

التعدد غير مقصود في الإسلام . وإذا كان الشرع أباحه فلضرورة تسوق إليه ، وبشروط تقيده ، وتجعله من الأمور النادرة التي لا تدخل تحت الأحكام العامة<sup>(٣١)</sup>.

وعندما يعرض الإمام محمد عبده لرأى الشريعة الإسلامية في تعدد الزوجات يقطع بأنها قد علقت بإباحة التعدد على شرط التحقق من العدل بينهما ، ويقطع بأن هذا العدد غير ميسور التحقق (كما هو مشاهد) ، ومن ثم فإن الموقف هو وجوب الاقتصار على الزوجة الواحدة مادام هناك ظن بعدم تحقيق هذا العدل المطلق المطلوب - يقول - في المقال الثاني من مقالات (الوقائع المصرية): (قد أباحت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة، إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهما، وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾<sup>(٣٢)</sup>، فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها؛ اختل نظام المنزل، وساءت معيشة العائلة، إذ العماد القويم لتدبير المنزل هو بقاء الاتحاد والتآلف بين أفراد العائلة ... أفبعد الوعيد الشرعي، وذاك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلا ولا تحويلا، يجوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القدرة على العدل بين النسوة، فضلا عن تحقيقه؟ فكيف يسوغ لنا الجمع بين نسوة لا يحملنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية، واستحصال لذة وقتية، غير مباليين بما ينشأ عن ذلك من المفساد، ومخالفة الشرع الشريف؟!<sup>(٣٣)</sup>.

فيؤكد الإمام محمد عبده أن التعدد ليس مباحا على الإطلاق في الإسلام بلا ضابط، بل لابد من توافر شرط أساسي ألا وهو العدل.

إن القرآن إنما نص على تعدد الزوجات في معرض الكلام على حقوق اليتامى والنهي عن اغتصاب أموالهم ولو بواسطة الزوجية. فنبه القرآن المسلم إلى أنه إذا خاف من نفسه أن يأكل أموال الزوجة اليتيمة، وجب عليه حينئذ ألا يتزوج بها، إذ إن الله أحل له أن يتزوج بغيرها من واحدة إلى أربع. ثم عاد القرآن فقرر أنه إذا خاف المسلم ألا يعدل بين الزوجتين أو بين الزوجات، فقد حق عليه أن يلتزم زوجة واحدة<sup>(٣٣)</sup>.

وصرح الأستاذ الإمام بعد ذلك بأن الذي يباح له أن يتزوج أكثر من واحدة، إنما هو الرجل الذي وثق من نفسه أن يقوم بالعدل الذي أوجبه الله بحيث لا يشك ولا يتردد ولا يظن عدم القدرة عليه<sup>(٣٤)</sup>.

وهو يفسر آية إباحة التعدد ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ على ضوء آية ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ ويرى أن (اللازم حينئذ، إما الاقتصار على الواحدة، إذا لم يقدرُوا على العدل، كما هو مشاهد... وإما أن يتبصروا قبل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعا من العدل)<sup>(٣٥)</sup>.

ثم أشار الإمام محمد عبده إلى أن القرآن يقرر في آية أخرى من السورة نفسها حكما آخر إذ يقول: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾<sup>(٣٦)</sup>. ورجح أن يكون المقصود هنا هو النص على أن ميل القلب إلى واحدة من النساء وإيثارها على غيرها، أمر يعسر فيه توخى العدل، إذ لو لم يكن هو المقصود لكان مجموع الآيتين منتجا منع التعدد إطلاقا<sup>(٣٧)</sup>.

ثم قال الإمام مجملا رأيه في تلك المسألة بما لا وضوح بعده: إن من تأمل الآيتين - يعنى آية: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ وآية: ﴿وَلَنْ

تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴿٣٨﴾ - علم أن (إباحة تعدد الزوجات في الإسلام أمر مضيّق فيه أشدّ التضييق، كأنه ضرورة من الضرورات التي تباح لمحتاجها بشرط الثقة بإقامة العدل والأمن من الجور)<sup>(٣٨)</sup>.

حتى في الأمة التي أُلّف تعدد الزوجات فيها نرى الرجل إذا بلغ من كمال العقل ما يشعر معه بمنزلة زوجته من أهله وأولاده وعرف أن من حقوقها أن تكون في المرتبة التي تستحقها بمقتضى الشرع والفطرة مال إلى الاكتفاء بالواحدة من الزوجات، ويمكن الاستدلال على ذلك بما نشاهده، ولا نظن أحدا ينازعه فيه، من أن هذه العادة خفت في بعض الطبقات من أهل بلادنا عما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين سنة<sup>(٣٩)</sup>. وصرح الإمام محمد عبده أنه بديهى أن في تعدد الزوجات احتقارا شديدا للمرأة، لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها في زوجها امرأة أخرى، كما أنك لا تجد رجلا يقبل أن يشاركه غيره في محبة امرأته، وهذا النوع من حب الاختصاص طبيعي للمرأة كما أنه طبيعي للرجل. ولو سلم أنه ليس بطبيعي، كما ذهب إلى ذلك قوم استشهدوا على رأيهم بمثل الديك الواحد الذي يعيش بين العشرات من الدجاج، فأقل ما فيه أنه ميل مكتسب، بلغ من النفس الإنسانية بالعادة والتوارث مبلغ جميع الكمالات التي تولدت في نفوس أفراد هذا النوع عند ارتقائه من أدنى درجاته من الحيوانية إلى ما أمد له من الكمال الإنساني، فهذا الاختصاص، بما كسبه من التأصل في الأنفس والرسوخ فيها، لا يقل أثره عن أثر الغرائز الفطرية<sup>(٤٠)</sup>.

صرح الإمام محمد عبده أن كل امرأة تحترم نفسها تتألم إذا رأت زوجها ارتبط بامرأة أخرى، إذ لا يخلو حالها من أحد أمرين: (إما أن تكون مخلصه في محبتها لزوجها، فتلهب نيران الغيرة في قلبها وتذوق عذابها، وإما أن لا تكون كذلك، لكنها راضية بعشرته لسبب من الأسباب، فهي مع ذلك ترى لنفسها مقاما في أهله، فإذا ارتبط بأخرى سواها قاست من الألم ما يبعثه إحساسها بأن ذلك المقام الذي كان باقيا لها قد انهدم، ولم يعد لها أمل في بقاء شيء من كرامتها عنده، فالأمل لاصق بها على كل حال)<sup>(٤١)</sup>.

ويقول الإمام: (ويظهر لى أن رجلا مهذبا عارفا بما يفرضه عليه الشرع والعدل لا يطيق النهوض بما يضعه على عاتقه الجمع بين امرأتين)<sup>(٤٢)</sup>.  
ويزيد النساء قلقا واضطرابا في رأى الإمام ما صرح به الفقهاء من أنه لا يجب على الرجل أن يعدل في محبته بين نسائه، وإنما طلبوا العدل في النفقة وما شاكلها.. ولا ريب أن شقاء المرأة بهذه الحال يكون له أثر شديد في نفس الرجل المهذب، حيث يشعر دائما بأنه هو السبب في هذا الشقاء)<sup>(٤٣)</sup>.

فلا ريبة بعد هذا أن خير ما يعمله الرجل هو انتقاء زوجة واحدة فى رأى الإمام محمد عبده حيث يقول: (ذلك أدنى أن يقوم بما فرض عليه الشرع فيوفى زوجته وأولاده حقوقهم من النفقة والتربية والمحبة، وأقرب إلى الوصول إلى سعادته)<sup>(٤٤)</sup>.

ولا يعذر محمد عبده الرجل الذى يتزوج أكثر من امرأة إلا فى حالة الضرورة المطلقة وهى: (كأن أصيبت امرأته الأولى بمرض لا يسمح لها

بتأدية حقوق الزوجية.. أقول ذلك ولا أحب أن يتزوج الرجل بامرأة أخرى حتى فى هذه الحالة وأمثالها، حيث لا ذنب للمرأة فيها، والمروءة تقضى أن يتحمل ما تصاب به امرأته من العلل، كما يرى من الواجب أن تتحمل هى ما عساه كان يصاب به. وكذلك توجد حالة تسوغ للرجل أن يتزوج ثانية، إما مع المحافظة على الأولى إذا رضيت أو تسريحها إن شاءت، وهى ما إذا كانت عاقرا لا تلد، لأن كثيرا من الرجال لا يتحملون أن ينقطع النسل فى عائلتهم<sup>(٤٥)</sup>.

أما فى غير هذه الأحوال فلا يرى الإمام محمد عبده تعدد الزوجات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية وهو علاقة تدل على فساد الأخلاق واختلال الحواس وشره فى طلب اللذائذ<sup>(٤٦)</sup>.

ثم صرح الإمام محمد عبده قائلا: (فهذه معاملة غالب الناس عندنا، من أغنياء وفقراء فى حالة التزوج بالمتعددات، كأنهم لم يفهموا حكمة الله فى مشروعيته، بل اتخذوه طريقا لصرف الشهوة واستحصال اللذة لا غير، وغفلوا عن المقصد الحقيقى منه، وهذا لا تجيزه الشريعة ولا يقبله العقل. فاللازم عليهم حينئذ، إما الاقتصار على واحدة، إذا لم يقدروا على العدل كما هو مشاهد، عملا بالواجب عليهم بنص قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةٌ﴾<sup>(٤٧)</sup>، وإما أن يتبصروا قبل طلب التعدد فى الزوجات فيما يجب عليهم شرعا من العدل، وحفظ الألفة بين الأولاد، وحفظ النساء من الغوائل التى تؤدى بهن إلى الأعمال غير اللائقة، ولا يحملوهن على الإضرار بهم وبأولادهم، ولا يطلقوهن إلا لداع ومقتضى شرعى، شأن الرجال الذين يخافون الله، ويوقرون

شريعة العدل، ويحافظون على حرمان النساء وحقوقهن، ويعاشرونهن بالمعروف، ويفارقونهن عند الحاجة<sup>(٤٨)</sup>.

أيضا أشار الإمام محمد عبده إلى المضار والمفاسد التي تنجم عن تعدد الزوجات فصرح في دروس التفسير تصريحات بليغة خطيرة، ولها دلالتها على نزعته في الإصلاح قال: (إن من تأمل ما يترتب على التعدد في هذا الزمان من المفاسد (جزم بأنه لا يمكن لأحد أن يربى أمة فشا فيها تعدد الزوجات)<sup>(٤٩)</sup>. وسبب ذلك بين عند العقل وعند التجربة: فإن مفسدة التعدد تنتقل - كما هو المشاهد - من الأفراد إلى البيوت، ومن البيوت إلى الأمة بأسرها<sup>(٥٠)</sup>.

وغاية ما يستفاد من آية التحليل إنما هو: حل تعدد الزوجات إذا أمن الجور. وهذا الحلال هو كسائر أنواع الحلال تعتريه الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكرهية وغيرهما بحسب ما يترتب عليه من المفاسد والمصالح، فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات، كما هو مشاهد في أزماننا، أو نشأ عن تعدد الزوجات فساد في العائلات وتعد للحدود الشرعية الواجب التزامها، وقيام العداوة بين أعضاء العائلة الواحدة، وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون عاما، جاز للحاكم، رعاية للمصلحة العامة، أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط، على حسب ما يراه موافقا لمصلحة الأمة<sup>(٥١)</sup>.

ويهييب الإمام بعلماء المسلمين - خصوصا الحنفية منهم الذين بيدهم الأمر - أن ينظروا إلى هذه المسألة بعين الاعتبار، فهم لا ينكرون أن الدين إنما جاء لمصلحة الناس، وأن من أصوله منع الضرر والضار: فإذا

ترتب على شىء مفسدة فى زمن لم تكن تلحقه فى زمن قبله، فلا شك فى وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على مقتضيات الحال الحاضرة، جريا على قاعدة «درء المفساد مقدم على جلب المصالح»<sup>(٤٢)</sup>.

وجملة القول إن الأستاذ الإمام كان ينكر أشد الإنكار تعدد الزوجات، إذ كان يعلم ما ينتج عنه فساد فى العلاقات الزوجية التى تقوم على نظام يمحو الثقة بين الرجل والمرأة، ويوغر صدور الضرائر بالأحقاد، وينقل جراثيم العداوة منهن إلى أبنائهن وبناتهن وعشيرتهن - ولم يكن يخفى على الأستاذ الإمام مبلغ الأضرار التى تلحق بمجتمع يسود التباعد أفراده وبيوته وأسرته، وكان يشفق على أمته من ضعة المكانة التى تنزل إليها التربية إذا بقيت على ذلك الأساس. فلم يكن بدعا أن يرى ذلك المصلح فى الإكثار من الزوجات خروجاً عن جوهر الشريعة الخالصة، على ما فيه من مطاوعة الهوى، واستفراغ شهوات البدن<sup>(٤٣)</sup>، والميل مع النزوات الحيوانية، التى تنكرها الأخلاق الإنسانية العليا، وينبو عنها الضمير الحى السليم<sup>(٤٤)</sup>.

ويهيب الإمام محمد عبده برجال هذا العصر أنه يجمل بهم أن يقلعوا عن هذه العادة من أنفسهم، ولا أظن أن أحداً من أهل المستقبل يأسف على تركها، فإن التمتع بالنساء وإن قل فى هذه الحالة من الجهة الشهبوانية فإنه يزيد من الناحية المعنوية التى يلزم أن تكون وجهة كل راغب فى الزواج، فإن رجلاً يسوقه إلى الزواج سائق العقل، ويوجهه رغبته إليه حادى الفكر يعلم أنه إنما يتخذ لنفسه بالزواج قريناً صالحاً يمدّه بالمعونة فى شؤنه ويؤنسه فى وحدته ويشفعه فى عمله ويقوم معه

على بنيه ومن يعول من أهله، فهو يتخير لذلك خير العقائل وأكرم السلائل، ويصطفئها على ما يحب من العقل والأدب وطهارة الظاهر وسلامة الباطن، يكون له منها منظر بهى وملمس شهى وصورة تعجب ومعنى يطرب، فهم يسبق الإشارة وذكاء يستغنى عن العبارة، لذة بلطف الشمائل ومتاع بجمال الفضائل<sup>(٥٥)</sup>.

كل ذلك يكون له من زوجة يختارها لتكون صاحبة له مدة الحياة، تأمن شره وانقلابه، ويأمن منها المكر والخلافة، تحسن القيام على أولاده بالتربية الصالحة، وتغذيهم بآدابها كما غذتهم بلبانها، فتأخذ أرواحهم من روحها ما أخذته أبدانهم من بدنها، فينشأون على المحبة ويشبون على الألفة، فيكون للرجل من ذلك كله مشهد ظاهره الراحة والطمأنينة وباطنه السعادة والهناء.. عيش ساعة مع التمتع به خير من حياة دهر من الحرمان من بعضه، فأين التمتع بمثل هذه اللذة من الخلود إلى ما انحط من دركات الشهوة؟!<sup>(٥٦)</sup>.

إن الأستاذ الإمام محمد عبده قد استخرج من القرآن الكريم، بعقله المستنير، أحكاماً هي أشبه بالثورة على ذلك الواقع المتخلف الذى تعيشه المرأة المسلمة، بسبب تعدد الزوجات، وما زالت تعيشه حتى الآن، وهى أحكام ما زالت فى انتظار المشرع الذى يضعها فى نطاق التنفيذ.

وأشار قاسم أمين إلى ما جاء فى تقرير الشيخ محمد عبده الخاص بإصلاح المحاكم الشرعية ويركز على كلامه الخاص بموضوع تعدد الزوجات حين يقول: (هذا وإنى أرفع صوتى بالشكوى من كثرة ما

يجمع الفقراء من زوجات فى عصمة واحدة، فإن الكثير منهم عنده أربع من الزوجات أو ثلاث أو اثنتان، وهو لا يستطيع الإنفاق عليهن، ولا يزال معهن فى نزاع على النفقات وسائر حقوق الزوجية، ثم إنه لا يطلقهن، ولا واحدة منهن، ولا يزال الفساد يتغلغل فيهن وفى أولادهن، ولا يمكن أن يقيموا حدود الله، وضرر ذلك بالدين والأمة غير خاف على أحد<sup>(٥٧)</sup>.

وكم يثنى قاسم أمين على الشيخ محمد عبده حين يجد من جانبه اهتماما بمسألتين أثارهما فى كتابه «تحرير المرأة» ولم يغفلها فى كتابه «المرأة الجديدة»، وهما مسألة تعدد الزوجات، ومسألة تخويل المرأة حق الطلاق، فهو يقول: (هاتان المسألتان، مسألة تعدد الزوجات ومسألة حق الطلاق، هما من أهم المسائل التى استلقتنا إليها الأنظار فى كتاب تحرير المرأة، ويسرنا أن عالما عظيما وفقهيا حكيما مثل الشيخ محمد عبده رأى أنهما جديرتان بمهمته فأيد بصوته المسموع ما اقترحناه فيهما)<sup>(٥٨)</sup>.



### ٣- حق المرأة فى التعليم والعمل:

انشغل الإمام محمد عبده بقضية تعليم المرأة وعملها باعتبارهما حقا مشروعاً ولم يكن ذلك تحت مسمى التحرير بل بالمطالبة بمساواتها بالرجل، وانطلاقاً من مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة ساوى الإمام بينهما فى الحقوق المدنية فى المجتمع فكلاهما مكمل للآخر.

فيما يتعلق بتعليم المرأة يشير الإمام إلى واقع الجهل الذي كانت تعيشه المرأة في عصره، وهو ينفي أن يكون هذا الجهل هو سبب العفة والحياء، كما كان يزعم خصوم تعليم النساء، ذلك أن ما يحافظن عليه من العفة، فإنما هو بحكم العادة وحارس الحياء، أو قليل جدا من موروث الاعتقاد بالحلال والحرام، وكيف أدى هذا الوضع بالنساء إلى أن أصبح حشو أذهانهن الخرافات، وملاك أحاديثهن الترهات، اللهم إلا قليلا منهن لا يستغرق الدقيقة عدهن! (٥٩)

ذهب الإمام محمد عبده إلى أن الله تعالى خاطب النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحة في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة. وبإيع النبي (صلى الله عليه وسلم) المؤمنات كما بإيع المؤمنين، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم. وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أنهن مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة. فيتساءل الإمام: (أفيجوز بعد هذا كله أن يحرم من العلم بما عليهن من الواجبات والحقوق لربهن ولبعولتهن ولأولادهن ولذى القربى وللأمة والملة؟ العلم الإجمالي بما يطلب فعله شرط في توجه النفس إليه. إذ استحيل أن تتوجه إلى المجهول المطلق، والعلم التفصيلي به المبين لفائدة فعله ومضرة تركه يعد سببا للعناية بفعله والتوقى من إهماله) (٦٠).

فيتساءل الإمام بتعجب: (فكيف يمكن للنساء أن يؤدين تلك الواجبات والحقوق مع الجهل بها إجمالا وتفصيلا؟ وكيف تسعد في

الدنيا أو الآخرة أمة نصفها كالبهائم لا يؤدي ما يجب عليه لربه ولا لنفسه ولا لأهله ولا للناس. والنصف الآخر قريب من ذلك لأنه لا يؤدي إلا قليلا مما يجب عليه من ذلك ويترك الباقي، ومنه إعانة ذلك النصف الضعيف على القيام بما يجب عليه من علم وعمل. أو إلزامه إياه بما له عليه من السلطة والرياسة<sup>(٣١)</sup>.

أشار الإمام محمد عبده إلى أن صلاح المجتمع مرتبط بصلاح المرأة وبالتالي لا بد من تحطيم القيود التي تحرم المرأة من التعليم لترقى بفكرها. يقول الإمام: (فصلاح المرأة هو محور صلاح المجتمع وفسادها فساد له، أيجوز بعد هذا كله أن نحرمهن من العلم بما عليهن من الواجبات والحقوق لربهن ولبعولتهن ولأولادهن ولذى القربى والأمة والملة)<sup>(٣٢)</sup>.

أكد الإمام كون لفظ العلم ليس مقتصرا على الرجال دون النساء في الإسلام إذ أجمعت الأمة على أن الخطاب في القرآن الكريم للعموم الرجل والمرأة، أما السنة فيقول عنها الإمام: (إن صح لفظ الحديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»<sup>(٣٣)</sup> أو لم يصح فالقرآن يؤيد معناه، وعمل الأولين من المسلمين يحقق صحة ما حواه، فالرجل والمرأة سواء في علم ما يجب عليهما من فرائض الإسلام، وخصال الإيمان، وفي طلب العلم ما يلزم لصلاح معادهما ومعاشهما، وبما تحسن به المعاملة مع من يتصل بها قرب أو بعد على تفصيل معروف في كتاب الله وسنة رسوله وعمل الصالحين من بعده، حتى لم يبق باب من أبواب العلم إلا دخل منه بقدر الاستطاعة وما يسمح الزمان)<sup>(٣٤)</sup>.

فلم يفرق الإسلام بين المرأة والرجل في طلب العلم، وإنما طلب منهما

التزود بالعلم النافع، والثقافة المفيدة، والمعرفة التي تعود عليهم وعلى أمتهم بالخير، ولقد شرف الله تعالى أهل العلم سواء أكانوا من الرجال أم من النساء تشريفا عظيما، ومن مظاهر ذلك أنه سبحانه وتعالى قرنهم باللائكة في الشهادة له بالوحدانية فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٦٥)</sup> وانطلاقا من هذا المفهوم يقرر الإمام محمد عبده ضرورة تعليم المرأة لكل ما هو ضرورى ولازم لنهضة الأمة، لا على أنه مجرد حق للمرأة، بل على أنه واجب عليها وواجب على الرجل أن ييسره لها<sup>(٦٦)</sup>.

وانطلاقا من هذا المفهوم الذى ساوى بين المرأة والرجل يقرر الإمام ضرورة تعليم المرأة، لا أمور البيت فحسب، بل كل ما هو ضرورى ولازم لنهضة (الأمة والملة)، لا على أنه مجرد حق للمرأة، بل على أنه واجب عليها، وواجب على الرجل أن ييسره لها<sup>(٦٧)</sup>، فيقول: (إذا كان الله قد جعل للنساء على الرجال مثل ما لهم عليهن إلا ما ميزهم به من الرياسة، فالواجب على الرجال بمقتضى كفاءة الرياسة أن يعلموهن ما يمكنهن من القيام بما يجب عليهن ويجعل لهن فى النفوس احتراما يعين على القيام بحقوقهن ويسهل طريقه، فإن الإنسان بحكم الطبع يحترم من يراه مؤدبا عالما بما يجب عليه عاملا به، ولا يسهل عليه أن يمتنه أو يهينه، وإن بدرت منه بادرة فى حقه رجع على نفسه باللائمة، فكان ذلك زاجرا له عن مثلها)<sup>(٦٨)</sup>.

ولفظ العلم عام يشمل أنواع العلوم المختلفة ولا يقتصر على العلوم الدينية فقط كما ذهب بعض الآراء، وإنما كان اللفظ عاما يؤيده قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾<sup>(٦٩)</sup>.

وقد أهاب الإسلام بالمرأة أن تصل إلى مستويات العلم المختلفة وأن تحسن تعلمها كما دل على ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) طلب من الشفاء بنت عبد الله أن تعلم حفصة بنت عمر بن الخطاب تحسين الخط وتزيينه كما علمتها أصل الكتابة، مما يدل على وجود طلب الكمال في العلم والوصول إلى أفضل درجاته على حسب القدرة والاستطاعة<sup>(٧٠)</sup>. وقد خص النبي (صلى الله عليه وسلم) النساء بيوم يعلمهن فيه أمور دينهن ويعطينهن من الوقت والاهتمام ما حرصت المرأة المسلمة الحصول عليه من النبي (صلى الله عليه وسلم)، كى تعبر عن خصوصيتها واستقلاليتها بطلب العلم من رسول هذه الأمة<sup>(٧١)</sup>.

طلب الإمام من المرأة والرجل على السواء تعلم ما يعود عليهما بالخير والمنفعة في الآخرة (معادهما) والدنيا (معاشهما) وهذه دعوة إلى الموازنة بين العلوم الدينية والعلوم الدنيوية فلا ينبغي أن نميل إلى علم دون الآخر مستندا إلى قاعدة (لا إفراط ولا تفريط) فالعلوم الدينية علوم شرعية تقرب العبد من ربه وتغذى روحه وتنقى نفسه وتهذب سلوكه ولكن الاقتصار على هذه العلوم وحدها دون التزود بعلوم الدنيا تجعل من طالب العلم الدينى منعزلا عن الحضارة وغائبا عن التطور العلمى ويعقب ذلك قصور فى طالب العلم الدينى، فليس صحيحا أن العلم الدينى يكفى المسلمين وحده لإنشاء حضارة سواء فكرية أو مدنية بل لابد من اتحاد بين العلمين الدينى والعلمى معا من أجل إنشاء حضارة فكرية وعلمية ومدنية واقتصادية يهذب الدين هذه الحضارة وتقوم الأخلاق إعواجها أو ما يطرأ عليها من خلل فى سلوك أبنائها<sup>(٧٢)</sup>.

وفى قضيته تعلم المرأة، يثير الإمام قضية لا أعتقد أن أحدا من مفكرى الأديان عموما قد سبقه إليها... إذ الشائع بين أمثال هؤلاء المفكرين أنهم يركزون على ضرورة تعليم المرأة أمور دينها أولا وقبل كل شىء، ثم بعضا من أمور الدنيا، يتفاوتون فى تحديد مقدارها ومداه.. أما الإمام فإنه يقول لنا إن نطاق التعليم الدينى للمرأة هو نطاق محدود، أما آفاق تعلمها لعلوم الدنيا فإنها آفاق بلا حدود؟! ونص عبارته يقول: (إن ما يجب أن تعلمه المرأة من عقائد دينها وآدابه وعباداته محدود، ولكن ما يطلب منها لنظام بيتها وتربية أولادها ونحو ذلك من أمور الدنيا كأحكام المعاملات - إن كانت فى بيت غنى ونعمة - يختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، كما يختلف بحسب ذلك الواجب على الرجال، ألا ترى الفقهاء يوجبون على الرجل النفقة والسكنى والخدمة اللائقة بحال المرأة؟)<sup>(٧٣)</sup>.

ويرى الإمام أنه إذا تحرى النظام العادل توفير أسباب المعيشة الحسنة فالرخاء - وهو غاية ما يبلغه هذا النظام - لا يكفى لإقامة كيان المجتمع ولا لحفظ بقائه من عوامل فنائه ولا من أخطار أعدائه، ولن يقام للمجتمع كيان بغير المعرفة العملية والتربية الأخلاقية، ولن يقر له هذا الكيان إذا حرم منهما أحد جنسيه وإحدى طبقاته<sup>(٧٤)</sup>.

ومن أخطر أسباب الضعف التى أصابت المسلمين كما قال الإمام محمد عبده فى رده على هانوتو: (أن النساء قد ضرب بينهن وبين العلم بما يجب عليهن فى دينهن أو دنياهن بستر لا يدري متى يرفع)<sup>(٧٥)</sup>. وقد قال فى إحدى خطب الجمعية الخيرية الإسلامية: (نحن نتمنى

تربية بناتنا، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهَنَّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(٧٦)</sup> إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تشرك الرجل والمرأة في التكاليف الدينية والدينيوية... موصيا بأن ترك البنات يفترسهن الجهل وتستهوين الغباوة من الجرم العظيم<sup>(٧٧)</sup>.

ويتضح من ذلك أن الإمام محمد عبده يوجز قاعدة المساواة في تعليم المرأة، وهي الإرشاد إلى أن التعليم الذى يوجبه الدين على المرأة ليس مقصورا على تعليم العقائد والآداب والعبادات وإنما يتناول كل مناحى الحياة التى تتصل بها وتستطيع القيام بأعبائها، كما يجب على الرجل أن يتعلم كل ما يتصل به من نواحي الحياة، أو يمكن أن يتصل بها، فهما - الرجل والمرأة - كيان واحد لجسد هذه الأمة يتكافلان من أجل الإصلاح والقيام بمسئوليات نهضة الأمة الإسلامية على وجه أفضل<sup>(٧٨)</sup>. ولقد نادى الإمام منذ وقت مبكر، بتعلم المرأة، وتمنى أن تنهض هذه القلة المستنيرة من النساء المتعلمات بتكوين جمعية نسائية تقيم المدارس لتعليم البنات، وحيد هذا الدور لهن على ما يشغلهن من أمور السياسة واستقبال علية القوم فى الصالونات<sup>(٧٩)</sup>.

وساهم الإمام فى إنشاء الجمعية الخيرية الإسلامية التى كان من مهماتها إنشاء المدارس وأنشئت أول مدرسة تابعة لها سنة ١٨٧٨م<sup>(٨٠)</sup>. ومن أهم الأفكار الجوهرية التى برزت فيما كتبه الإمام فى صحيفة المنار تربية البنات وتعليمهن تعليما لا يقل عن تعليم الذكور<sup>(٨١)</sup>.

يقول الدكتور عثمان أمين: (يجب أن نلاحظ أن الأستاذ الإمام محمد عبده كان من أشد الناس حرصا على تثقيف الفتيات المسلمات

تثقيفا يعينهن على أداء رسالتهن، في نهضة البلاد الإسلامية. وكان يرى أن الإسلام في حقيقته يؤيد مساواة المرأة بالرجل في الحقوق، وأنه إذا كان بعض المسلمين يسيئون إلى المرأة أو يهملون شأنها، فما ذلك إلا نتيجة جهل بأهداف الشريعة السمحاء<sup>(٨٢)</sup>.

ويصرح الدكتور عاطف العراقي في هذا الصدد أن جملة ما دعا إليه الأستاذ الإمام محمد عبده أن نتناول تطبيق الشريعة الإسلامية ببعض التعديل الذي يلائم روح العصر، حتى نتيح للمرأة المسلمة فرصا طيبة للثقافة والتعليم، فإن من الجرم الصارخ أن ندع النساء المسلمات حبيسات ذلك السجن الضيق: سجن الجهل والجور والجمود، وهن اللاتي يأخذن على عواتقهن أشق تبعات الحياة القومية، أعنى تربية الأبناء وإعدادهم لكي يكونوا مواطنين صالحين<sup>(٨٣)</sup>.

أما في مجال العمل فليس في آيات القرآن الكريم ما يمنع المرأة من أن تتولى أية وظيفة تكون صالحة، ومؤهلة للقيام بها كما ينبغي، وما دام الأمر كذلك فإن القاعدة الأصلية الحاكمة للعلاقة بين الجنسين التي سبقت الإشارة إليها تظل قائمة وهي التي تقر المساواة بين الجنسين إلا فيما دلت النصوص على تخصيصه بأحدهما، وعلى عكس ما يشيعه بعض الغلاة فإن في آيات القرآن الكريم ما يشير إلى تضامن الرجال والنساء معا وتكافلها من أجل تحقيق المصلحة العامة، وهو ما تدل عليه قول الله تعالى:

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٨٤)</sup>، ومعنى ولاية بعضهم لبعض في الآية أنهم يتناحرون ويتعاقدون لتحقيق المصلحة العامة<sup>(٨٥)</sup>.

وصف الإمام محمد عبده حال المرأة في صدر الإسلام ودورها في العلم والعمل، حيث يقول: (قد وجد في مبدأ الإسلام عدد غير قليل من النساء كان لهن أثر في مصالح المسلمين العامة، فجميع المسلمين يعلمون أن طائفة عظيمة من الأحاديث النبوية على اختلاف مواضعها قد رويت عن «عائشة» و«أم سلمة» وغيرهما من أمهات المؤمنين ونساء الصحابة، وأن عددا غير قليل من النساء اشتهرن بخدمة العلم وجودة الشعر، وأن عائشة تداخلت في مسألة الخلافة العظمى وكانت رئيسة للحزب المعارض لأحد الخلفاء...) (٨٦).

وأيضاً يذكر الإمام ما روى عن «أم عطية» أنها قالت: «وغزوت مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سبع غزوات، وكنت أخلفهم في رحالهم، وأصنع لهم الطعام، وأداوى الجرحى، وأمر على المرضى» (٨٧). ويعقب الإمام محمد عبده أن الذي يقرأ هذه الأسطر يتخيل له أنه يرى امرأة غربية من المرضات اللاتي وهبن حياتهن لخدمة الإنسانية. والناظر في الأحوال التي فضلت فيها شريعتنا الرجل على المرأة مثل الخلافة والإمامة والشهادة في بعض الأحوال، ولا يجد واحدة منها تتعلق بعيشتها الخصوصية وحريتها، وأن الشارع لم يراع في هذه المسائل القليلة إلا عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها في العائلة وحصص الوظائف العمومية في الرجال، وهو تقسيم طبيعي جرى على مقتضاه إلى الآن التمدن في أوروبا، ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها إلى أعلى مرتبة تستحقها. وما من عاقل يدرك الغرض الصحيح من تلك الحقوق العظيمة التي حولتها الشريعة الإسلامية إلى المرأة في جميع

الأعمال المدنية - ومنها أهليتها لأن تكون وصية على رجل - يستحسن ما يخالفها من عوائدنا التي تؤدي إلى حرمان المرأة بالفعل من استعمال هذه الحقوق<sup>(٨٨)</sup>.

وكانت السيدة عائشة المثل الأعلى لنساء المسلمين في التزود بالعلوم والمعارف السائدة في عصرها، وقد اقتدى بها عدد من النساء في العصور الإسلامية الأولى، نذكر على سبيل المثال السيدة نفيسة حفيدة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) التي كان لها بمصر مجلس علم حضره الإمام الشافعي<sup>(٨٩)</sup>.

وكما برزت المرأة المسلمة في صدر الإسلام في ميدان العلم والمعرفة، برزت أيضا في ميدان العمل في مختلف مجالاته إذ عرفت السيدة خديجة بنت خويلد (رضى الله عنها) باشتغالها بالتجارة قبل زواجها بالنبي (صلى الله عليه وسلم)، وعمله معها بعد زواجهما، وكانت أم أيمن واسمها بركة مولاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحاضنته لها معرفة بالمداداة وحضرت معركة أحد وكانت تسقى الماء وتداوى الجرحى وشهدت خيبر.

كذلك أم عطية الأنصارية كانت معدودة من الأطباء في الجاهلية عاصرت الإسلام ودخلت فيه واشتهرت بالجراحة وغزت مع الرسول (صلى الله عليه وسلم) تداوى الجرحى وتقوم على المرضى. وكانت لرفيدة الأنصارية يوم الخندق خيمة عند المسجد تداوى من أصيب من المسلمين في المعركة<sup>(٩٠)</sup>.

برز دور المرأة في ميادين الجهاد العديدة سواء بالنفس داخل مكة والدعوة سرا وجهرا بين نساء قريش ورجالهم، أو بالأموال التي أنفقت

لإمداد المجاهدين وقد تبوأَت السيدة خديجة بنت خويلد (رضى الله عنها) قمة الجهاد فى الدعوة الإسلامية بين نساء الصحابة<sup>(٩١)</sup>.

وقد اشتملت الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق المدنية على حق التعليم وحق العمل باعتبارهما لبنة الأساس الأولى وسلم وصول المرأة إلى باقى حقوقها فى المجتمع، وقد تبنت مدرسة الإمام محمد عبده قضيتى التعليم والعمل للمرأة المسلمة وتباينت اتجاهات القضيتين باختلاف مذاهب أصحابها لأن الإمام محمد عبده أسس مدرسة فكرية تبنى تلاميذه من بعده آراءه واقتراحاته واختلفوا فى منهج التطبيق تبعاً لاختلافهم الفكرى واختلافهم فى فهم رأى الإمام، فكان الإمام بمثابة الملقى لبذور النهضة ولكن نباتاتها اختلفت باختلاف الأرض وصلاح تربتها، فقد كان التلاميذ مختلفين فى الاتجاهات والأفكار، فمنهم من اتجه إلى الإصلاح الاجتماعى مثل قاسم أمين، ومنهم من اتجه إلى الميدان السياسى مثل سعد زغلول، وأما تلميذه رشيد رضا فقد ورث منه التيار السلفى وأكمل ما بدأه من تفسير القرآن الكريم مدافعاً أيضاً عن تعليم المرأة ولكن بمنهج يختلف عن منهج صديقه قاسم أمين<sup>(٩٢)</sup>.

أيضاً يشير قاسم أمين إلى أن اليوم قد تغيرت حالتنا الاجتماعية تغييراً كلياً فأصبحنا أحراراً وتمت الحرية، وبدأ التعليم الصحيح ينتشر بين أفراد أمتنا وتهيأت عقولنا إلى إدراك منزلة الإنسان فى الوجود ومرتبة المرأة فى البيت وشأنها فى العالم<sup>(٩٣)</sup>.

وإذا كان بعض رجال الدين يقاومون تعلم المرأة فإن قاسم أمين وجد من الضرورى أن يبين لنا أن هذا التصور من بعض رجال الدين لا يعد

تصورا سليما، بل منافيا للشريعة الإسلامية، فهو يقول: (المطلع على الشريعة الإسلامية يعلم أن تحرير المرأة هو من أنفس الأصول التي يحق لها أن تفخر به على سواها، لأنها منحت المرأة من اثني عشر قرنا مضت الحقوق التي لم تنلها المرأة الغربية إلا في هذا القرن وبعض القرن الذي سبق، حتى إنها لا تزال محرومة من بعض الحقوق وهي الآن مشغلة بالمطالبة بها)<sup>(٩٤)</sup>.

يدافع قاسم أمين عن تعلم المرأة ويبين أهمية أن تعمل، فمهما اختلف الناس في فهم طبيعة المرأة، لا يجوز أن يدعى أحد أنها يمكن أن تستغنى عن الأعمال التي تحافظ بها على قواها الحيوية وتعدّها للقيام بحاجات وضرورات الحياة الإنسانية. وإذا كان الكثير منا يظن أن المرأة في غنى عن أن تتعلم، ويزعمون أن رقة مزاج النساء ونعومة بشرتهن وضعف بنيتهن يصعب من أن يتحملن متاعب الكد وشقاء العمل، فإن هذا الكلام هو في الحقيقة تدليس على النساء وإن كان ظاهره الرأفة عليهن<sup>(٩٥)</sup>.

ويحلل قاسم أمين تحليلا دقيقا أوجه الحاجة إلى عمل المرأة، وخاصة بالنسبة لنفسها على المستوى الشخصي والعائلي على الأقل، وذلك حتى لا تبقى عالية على أبيها أو أخيها في حالة عدم زواجهما، وهو يذكر العديد من الأمثلة لكي يدلل على وجهة نظره، ويضرب أيضا أمثلة كثيرة لبعض المهن التي يمكن للمرأة القيام بها. فيجب أن تربي المرأة على أن تكون لنفسها أولا لا أن تكون متاعا لرجل ربما لا يتفق لها أن تقترن به مدة حياتها، يجب أن تربي المرأة على أن تدخل في

المجتمع الإنساني وهي ذات كاملة لا مادة يشكلها الرجل كيفما شاء. يجب أن تربي المرأة على أن تجد أسباب سعادتها وشقاؤها في نفسها لا في غيرها<sup>(٩٦)</sup>.

إنها مبادئ يقرها قاسم أمين في كتابه عن «المرأة الجديدة» ومن الواضح دفاعه عنها خلال كل صفحات وفصول كتابه، وهو يرتب على ذلك قوله: (نتج من كل ما تقدم أن للمرأة حقا أن تشتغل بالأعمال التي تراها لازمة للقيام بمعاشها، وأن هذا الحق يستدعي الاعتراف لها بحق آخر وهو أن توجه تربيتها إلى الطرق التي تؤهلها إلى الانتقال بجميع قواها وملكاتهما. وليس معنى ذلك إلزام كل امرأة بالاشتغال بأعمال الرجال، وإنما معناه أنه يجب أن تهيأ كل امرأة للعمل عند مساس الحاجة إليه)<sup>(٩٧)</sup>.

ويدافع عن عمل المرأة ويرد على ظن الناس بأن تمتع المرأة بحريتها واشتغالها بما يهتم به الرجل، والتوسع في تربيتها يؤدي إلى إهمالها في القيام بما يجب عليها في الشؤون العائلية، وبالتالي وضعوا بينها وبين العالم الخارجي حجابا تاما حتى لا يشغلها شيء عن معاشرة زوجها وإدارة منزلها وتربية أولادها<sup>(٩٨)</sup>.

أيضا دعا الشيخ محمد رشيد رضا إلى تعليم البنات باعتباره فرضا على الأمة وعودة إلى الشريعة الإسلامية الصحيحة البعيدة عن سوء الفهم والتأويل التابع للأهواء والآراء الشخصية التي حكمت بعض الفقهاء في قرون ساد بها التقليد والحجر على العقول الإسلامية في فهم روح الشريعة الإسلامية<sup>(٩٩)</sup>.

كما دعا الشيخ محمد رشيد رضا بعض النساء إلى التخصص العالى بأن يتعلمن العلوم العالية كالطب والجراحة ، ولا سيما القسم النسائى المتعلق بالحمل والولادة ، وفن التعليم ، لأن من آداب الإسلام أن المرأة هى التى تعلم البنات وتطيب النساء حيث يقول: ( ولها أن تتعلم كل علم نافع للبشر، وإن لم يكن مفروضا عليها، إذا كان لا يشغلها عن المفروض من علم وعمل فتعلم النساء العلم الصحيح النافع يثمر لهن احترام أزواجهن وغير أزواجهن لهن)<sup>(١٠٠)</sup>.



#### ٤- الحقوق المالية للمرأة:

أكد محمد عبده أن الإسلام قد كفل للمرأة الذمة المالية المستقلة ، وأعطاهما فى هذا المجال حقوقا لم تصل إليها المدنية الأوربية إلا مؤخرا ، إن قوانين بعض هذه الدول (لا تزال... تمنع المرأة من حق التصرف فى مالها دون إذن زوجها، وغير ذلك من الحقوق التى منحتها إيها الشريعة الإسلامية)<sup>(١٠١)</sup>.

أشار الإمام محمد عبده إلى أن الشريعة خولت للمرأة ما للرجال من الحقوق ، وألقت عليها تبعة أعمالها المدنية والجنائية ، فللمرأة الحق فى إدارة أموالها والتصرف فيها بنفسها ... فىمكنها البيع أو توكيل أحد أو تأجير أملاكها... وذلك عندما كان الإمام يتعرض لحجاب المرأة وعدم كشف وجهها، وينتقد ستر الوجه لأنه يعد عائقا لمزاولة المرأة عملها<sup>(١٠٢)</sup>.

ويستطرد الإمام فى التوضيح حيث يقول: (وبالجملة .. فقد خلق

الله هذا العالم، ومكن فيه النوع الإنساني ليتمتع من منافعه بما تسمح له قواه في الوصول إليه، ووضع للتصرف فيه حدودا تتبعها حقوق، وسوى في التزام الحدود والتمتع بالحقوق بين الرجل والمرأة من هذا النوع، ولم يقسم الكون بينهما قسمة أفزاز (أى انفراد)، ولم يجعل جانبا من الأرض للنساء يتمتعن بالمنافع فيه وحدهن وجانبا للرجال يعملون فيه فى عزلة عن النساء، بل جعل متاع الحياة مشتركا بين الصنفين، شائعا تحت سلطة قواهما بلا تمييز. فكيف يمكن مع هذا لامرأة أن تتمتع بما شاء الله أن تتمتع به مما هيأها له، بالحياة ولواحقها من المشاعر والقوى، وما عرضه عليها لتعمل فيه من الكون المشترك بينها وبين الرجال...<sup>(١٠٣)</sup>.

كما صرح الإمام محمد عبده بأن للمرأة حقوقها المالية أيضا فى الميراث، فقد كانت فى الجاهلية تحرم من الميراث<sup>(١٠٤)</sup>، بل كانت سلعة تورث ضمن ميراث الزوج، فجاء الإسلام وأعطاهما حقها فى الميراث حيث يقول تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾<sup>(١٠٥)</sup>.



## هوامش الفصل

- (١) عبد العاطى محمد أحمد - الفكر السياسى للإمام محمد عبده - ص١٧٨-١٧٩.
- (٢) أخرجه أبو داود طلاق (٣)، وابن ماجة طلاق (١).
- (٣) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص٢٥.
- (٤) عبد العاطى محمد أحمد - الفكر السياسى للإمام محمد عبده - ص١٧٩.
- (٥) سورة البقرة - آية ٢٢٩.
- (٦) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج٤ - ص٦٣٩، وأيضاً: د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص٢٧.
- (٧) سورة البقرة - آية ٢٣٢.
- (٨) المصدر السابق - ج٤ - ص٦٥١ - ٦٥٢.
- (٩) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج٤ - ص٦٤١.
- (١٠) المصدر السابق - ج٢ - ص١٣٢، وأيضاً: د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين - دار الشروق - القاهرة - ط٣ - ٢٠٠٩ - ص٢٢٠.

- (١١) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٢٨.
- (١٢) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ١٢٥-١٢٦، وأيضا: د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين - ص ٢٢٠ - ٢٢١.
- (١٣) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ١ - ص ٦٧٥.
- (١٤) د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين - ص ٢٢٢ -
- (١٥) المرجع السابق - الصفحة نفسها.
- (١٦) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص ٢٢٨.
- (١٧) د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين - ص ٢٢٢ -
- (١٨) سورة النساء - آية ٣.
- (١٩) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص ٢٢٨.
- (٢٠) المرجع السابق - الصفحة نفسها.
- (٢١) د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين - ص ٢٢٣ -
- (٢٢) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٣٣ -

- (٢٣) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق :  
 د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٩٠.
- (٢٤) المصدر السابق - ج ٢ - ص ٨٤.
- (٢٥) المصدر السابق - ج ٢ - ص ٩٣.
- (٢٦) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده -  
 ص ٣٤، وأيضاً: د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا  
 بتجديد الدين - ص ٢٢٥.
- (٢٧) سورة النساء - آية ٣.
- (٢٨) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده -  
 ص ٣٢.
- (٢٩) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق :  
 د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٧٠.
- (٣٠) محمد رشيد رضا - تفسير المنار - ج ٤ - ص ٤٢١ - ٤٢٢.
- (٣١) سورة النساء - آية ٣.
- (٣٢) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق :  
 د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠.
- (٣٣) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص ٢٢٩.
- (٣٤) المرجع السابق - الصفحة نفسها.
- (٣٥) د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين  
 - ص ٢٢٤.
- (٣٦) سورة النساء - آية ١٢٩.

- (٣٧) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصري للإمام محمد عبده - ص ٢٢٩.
- (٣٨) محمد عبده - تفسير المنار - ج ٤ - ص ٣٤٨ - ٣٤٩.
- (٣٩) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٨٤.
- (٤٠) المصدر السابق - ص ٨٥.
- (٤١) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٨٥.
- (٤٢) المصدر السابق - ج ٢ - ص ٨٦.
- (٤٣) المصدر السابق - الصفحة نفسها.
- (٤٤) المصدر السابق - الصفحة نفسها.
- (٤٥) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٨٧.
- (٤٦) المصدر السابق - الصفحة نفسها.
- (٤٧) سورة النساء - آية ٣.
- (٤٨) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده - ج ٢ - مطبعة المنار - القاهرة - ط ٢ - ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م - ص ١٣٠ - ١٣١ -، أيضا: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٨٣.
- (٤٩) محمد رشيد رضا - تفسير المنار - ج ٤ - ص ٣٤٩.
- (٥٠) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصري للإمام محمد عبده - ص ٢٣٢.
- (٥١) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص ٨٨.

- (٥٢) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص٢٣٢.
- (٥٣) محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - ج ١ - ص٩٣.
- (٥٤) د. عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص٢٣٣.
- (٥٥) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٢ - ص٨٨.
- (٥٦) المصدر السابق - ج ٢ - ص٨٨ - ٨٩.
- (٥٧) د. عاطف العراقى - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - قرن من الزمان على وفاته - ص٣٠٣.
- (٥٨) قاسم أمين - المرأة الجديدة - ص١٣، وانظر: د. عاطف العراقى - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - ص٣٠٣.
- (٥٩) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٣ - ص٢٢٩.
- (٦٠) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص٥٢ - ٥٣.
- (٦١) المرجع السابق - ص٥٣، وأيضا: محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٤ - ص٦٣٢.
- (٦٢) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص٢١.
- (٦٣) أخرجه ابن ماجة فى باب فضل العلماء والحث على طلب العلم - ج ١ - ص٨١.
- (٦٤) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق:

- د. محمد عمارة - ج ٣ - ص ٢٤٣ .
- (٦٥) سورة آل عمران - آية ١٨ .
- (٦٦) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق : د. محمد عمارة - ج ٤ - ص ٦٠٩ .
- (٦٧) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٢١ .
- (٦٨) المرجع السابق - ص ٥٢ وأيضاً: الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٤ - ص ٦٣٥ - ٦٣٥ .
- (٦٩) سورة طه - آية ١١٤ .
- (٧٠) الشيخ إبراهيم مصطفى النشار - الإسلام والمرأة - عالم الكتب - بيروت - ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط ٢ - ١٩٨٧ م - ص ٩٤ .
- (٧١) عبد الحلیم أبو شقة - تحرير المرأة فى عصر الرسالة - ج ١ - ص ١٧١ .
- (٧٢) د. منى على السالوس - الحقوق التعليمية للمرأة فى الإسلام من واقع القرآن والسنة - دار النشر للجامعات - القاهرة - ط ١ - ٢٠٠٣ م - ص ٨٩ .
- (٧٣) د. محمد عمارة - الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده - ص ٥٣ ، وأيضاً: محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق : د. محمد عمارة - ج ٤ - ص ٦٣١ - ٦٣٢ .
- (٧٤) عباس محمود العقاد - عبقرى الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام

محمد عبده - المؤسسة المصرية العامة - القاهرة - بدون تاريخ  
- ص ٢٦١.

(٧٥) المرجع السابق - الصفحة نفسها.

(٧٦) سورة البقرة - آية ٢٢٨.

(٧٧) عباس محمود العقاد - عبقرى الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام  
محمد عبده - ص ٢٦١.

(٧٨) الشيخ محمود شلتوت - القرآن والمرأة - تقديم: الدكتورة سامية  
محمد فهمى - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٣م -  
ص ١٩ - ٢٠.

(٧٩) د. محمد عمارة - الإمام محمد عبده مجدد الدنيا بتجديد الدين -  
ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٨٠) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق:  
د. محمد عمارة - ج ٣ - ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٨١) تشارلز آدمس - الإسلام والتجديد في مصر - ص ٢٢١.

(٨٢) دكتور عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده -  
المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ١٩٩٦م - ص ٢١٥ وما  
بعدها.

(٨٣) د. عاطف العراقي - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - قرن  
من الزمان على وفاته - دار الرشاد - القاهرة - ط ١ - ٢٠٠٧م  
ص ٢٩٣.

(٨٤) سورة التوبة - آية ٧١.

- (٨٥) د. محمد البلتاجى - مكانة المرأة فى القرآن الكريم والسنة الصحيحة - مكتبة الشباب بمصر - ١٩٩٦م - ص٣٤٩.
- (٨٦) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج٢ - ص١٠٥.
- (٨٧) المصدر السابق - ج٢ - ص١٠٦.
- (٨٨) المصدر السابق - الصفحة نفسها.
- (٨٩) إبراهيم النشار - الإسلام والمرأة - ص٩٥.
- (٩٠) د. محمد عمر الحاجى - النساء شقائق الرجال - دار المكتبى للطباعة والنشر - دمشق - ط١ - ٢٠٠٢م - ص٢٢٤ وما بعدها.
- (٩١) د. عائشة عبد الرحمن - تراجم سيدات بيت النبوة رضى الله عنهن - دار الكتاب العربى - ١٩٨٤م - ص١١٢ وما بعدها.
- (٩٢) دكتور عثمان أمين - رائد الفكر المصرى الإمام محمد عبده - ص٢١٥ وما بعدها.
- (٩٣) قاسم أمين - المرأة الجديدة - مطبعة المعارف - القاهرة - ١٩٠٠م - ص٦١.
- (٩٤) المرجع السابق - ص٤٧.
- (٩٥) د. عاطف العراقى - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - قرن من الزمان على وفاته - ص٣٠١.
- (٩٦) قاسم أمين - المرأة الجديدة - نقلا عن د. عاطف العراقى - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - قرن من الزمان على وفاته - دار الرشاد - القاهرة - ط١ - ٢٠٠٧م - ص٣٠١ - ٣٠٢.

- (٩٧) د. عاطف العراقي - الشيخ الإمام محمد عبده والتنوير - ط ١ - ٢٠٠٧م ص ٣٠٢.
- (٩٨) المرجع السابق - ص ٣٠٢.
- (٩٩) د. أحمد فهد بركات الشوابكة - محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية - دار عمار للنشر والتوزيع - الأردن - ط ١ - ١٩٨٩م - ص ١٤٩ وما بعدها.
- (١٠٠) د. محمد أحمد درنيقة - السيد محمد رشيد رضا إصلاحاته الاجتماعية والدينية - دار الإيمان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٩٨٦م - ص ٥٥.
- (١٠١) محمد عبده - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - تحقيق: د. محمد عمارة - ج ٤ - ص ٦٣١.
- (١٠٢) المصدر السابق - ج ٢ - ص ١٠٩.
- (١٠٣) المصدر السابق - ج ٢ - ص ١١٠.
- (١٠٤) المصدر السابق - ج ٥ - ص ١٧٧.
- (١٠٥) سورة النساء - آية ٧.

□□□